



تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

د. أنيسة عبد الحفيظ البصال

دكتوراه اقتصاد متخصصة في الشأن الإفريقي - جامعة القاهرة

البريد الإلكتروني Email : anessa.bassal75@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العلاقات التجارية - مصر - دول حوض النيل.

كيفية اقتباس البحث

البصال ، أنيسة عبد الحفيظ ، تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ٢٠٢٣، المجلد: ١٣، العدد: ٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في Registered

ROAD

مفهرسة في Indexed

IASJ



The development of trade relations between Egypt and the Nile Basin countries since 2014

Dr. Anesa Abd El Hafeez El basal

PhD in Economics- specialized in African affairs - Cairo University

Keywords : trade relations - Egypt - Nile Basin Countries.

How To Cite This Article

El basal, Anesa Abd El Hafeez, The development of trade relations between Egypt and the Nile Basin countries since 2014, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023, Volume:13, Issue 3.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract:

The Egyptian authorities have worked to develop cooperation with the Nile Basin countries in a number of vital areas, the most important of which are trade, investment, irrigation, agriculture, health and education, as these bodies provided their various expertise to the Nile Basin countries, and the Ministry of Trade and Industry followed the strategy of targeting African markets and identified a number of measures to maximize the benefit of the COMESA agreement, In view of the economic and social importance of the Nile River to the peoples of the basin countries with the strong desire of those countries to cooperate among themselves, this study aimed to clarify the extent of the development of trade relations between Egypt and the Nile Basin countries since 2014 until the last available data, using the descriptive and analytical approach, To analyze the indicators of exports and imports between Egypt and the basin countries during that period, the study found that Kenya and Sudan accounted for a large percentage of Egypt's exports to the Nile Basin countries, while 5 countries accounted for 99.1% of





Egypt's total imports from the Nile Basin countries with a value of \$ 494 million. Sudan comes in first place with a value of \$ 258 million, accounting for 51% of the total, and despite the high volume of trade exchange between Egypt and the Nile Basin countries, there is still a gap in the volume of trade relations, and there are wasted opportunities in the field of trade between the Nile Basin countries in many products, especially agricultural and food. The study also found that the reason for this gap in trade relations is due to the existence of obstacles to trade exchange between Egypt and the Nile Basin countries, such as the lack of regular shipping lines, and to face these obstacles, the study developed ways to address these obstacles, and the study also recommended stimulating investment in African infrastructure, which contributes to reducing restrictions on Egyptian-African trade in general and the basin countries in particular, especially the countries joining the COMESA Group.

ملخص:

عملت السلطات المصرية على تطوير التعاون مع دول حوض النيل في عدد من المجالات الحيوية أهمها التجارة والاستثمار والري والزراعة والصحة والتعليم، حيث قدمت هذه الجهات خبراتها المختلفة لدول حوض النيل، كما اتبعت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية استهداف الأسواق الأفريقية وحددت عدداً من الإجراءات لتعزيز الاستفادة من اتفاقية COMESA، ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل لشعوب دول الحوض مع رغبة تلك الدول القوية في التعاون فيما بينهم، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدي تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ وحتى آخر بيانات متاحة، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي، لتحليل مؤشرات الصادرات والواردات بين مصر ودول الحوض خلال تلك الفترة، وتوصلت الدراسة إلى استحواذ كينيا والسودان على نسبة كبيرة من صادرات مصر إلى دول حوض النيل، بينما استحواذ ٥ دول على ٩٩.١% من إجمالي واردات مصر من دول حوض النيل بقيمة ٤٩٤ مليون دولار، يأتي في الترتيب الأول السودان بقيمة ٢٥٨ مليون دولار لتستحوذ على ٥١% من الإجمالي، وعلي الرغم من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، إلا أنه لازالت هناك فجوة في حجم العلاقات التجارية، كما هناك فرص مهجرة في مجال التجارة بين بلدان حوض النيل في العديد من المنتجات، خاصة الزراعية والغذائية، كما توصلت الدراسة إلى أن سبب هذه الفجوة في العلاقات التجارية يرجع إلى وجود معوقات للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل مثل عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة،



ولمواجه تلك المعوقات، وضعت الدراسة سب لعلاج هذه المعوقات ، كما أوصت الدراسة بتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الأفريقية بما يُساهم في الحد من القيود المفروضة على التجارة المصرية الأفريقية بشكل عام ولدول الحوض بشكل خاص وخاصة الدول المنضمة لمجموعة COMESA.

مقدمة:

رسخ الدستور المصري لعام ٢٠١٤ أسساً قانونية تؤكد البعد الإفريقي للهوية المصرية مما شكل دعماً قانونياً لتوجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا عموماً ودول حوض النيل خاصة بعد ٢٠١٤، واستخدمت الدولة المصرية العديد من الآليات التنفيذية ضمن رؤية طويلة المدى لتحسين نمط واتجاهات العلاقات المصرية الأفريقية، مدعومة بتوجه رئاسي خاص تم التعبير عنها منذ الفترة الأولى لتولي الرئيس "عبد الفتاح" السيسي رئاسة الجمهورية، وتوجه الخطاب الرئاسي داخليا وخارجيا نحو التأكيد المستمر على الأهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر الأفريقية، واعتزازها بالانتماء الأفريقي ، كما يسهم نشاط التجارة الخارجية بشكل كبير في العمل نحو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في البلدان المختلفة، وقد عملت الدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة علي تدعيم العلاقات مع حوض النيل، فضلاً عن حرص مصر علي استضافة الكثير من الفاعليات الأفريقية كان أبرزها قمة التكتلات الاقتصادية الثلاثة COMESA ولسداك وتجمع شرق أفريقيا (في شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥) ، والتي على أثرها تم الإعلان عن أول منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأفريقية والتي تضم ما يقرب من نصف سكان القارة.

وتهدف الدراسة إلى توضيح مدى تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ وحتى آخر بيانات متاحة، والتعرف على حجم التبادل التجاري فيما بينهم، ومعرفة إذا كان هناك فجوة في التبادل التجاري بين تلك الدول، وتحديد المعوقات والتحديات التي تعرقل التبادل التجاري بين مصر وباقية دول الحوض، مع وضع سبل لعلاجها، ثم وضع النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة فيما يكشفه من تطور لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وباقي دول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ وحتى آخر بيانات متاحة ، من خلال تحليل مؤشرات الصادرات والواردات لدول الحوض خلال تلك الفترة، مع محاولة وضع تصورات من شأنها الإسهام في توضيح الفجوة في العلاقات التجارية بين تلك الدول، فضلاً عما يؤمل أن تثمر عنه الدراسة من نتائج ترتبط بجوانب فنية ومهنية كثيرة، غير إن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا



الصدد هو دعم هذه النتائج لقرارات اختيار سليمة ، ولا شك أن هذه النتائج المرجوة تكتسب أهميتها الكبيرة في الوقت الحالي وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية ، كما حظي هذا الموضوع بإهتمام السياسة الخارجية المصرية على المستوى الإقليمي .

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤، وتحليل تلك العلاقة التبادلية من خلال تحليل بيانات الصادرات المصرية لدول حوض النيل، والواردات من دول الحوض إلى مصر، وذلك استناداً إلى البيانات السنوية الصادرة من الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٤ _ ٢٠٢٢. مقسمين الدراسة على مطلبين وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤
المطلب الثاني: معوقات التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل وسبل علاجها

المطلب الأول

تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

يسهم نشاط التجارة الخارجية بشكل كبير في العمل نحو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في البلدان المختلفة المتقدم منها والنامي، فإن العلاقات الاقتصادية بين الدول تبنى على اساس المصالح المتبادلة سواء كانت هذه العلاقات مباشرة او غير مباشرة ومن هنا فإن العلاقات التجارية لمصر مع دول حوض نهر النيل تعد جزءاً لا يتجزأ من المجال الحياتي لمصر الممتد مع دول المنبع وكذلك دولتي المصب، لذا شهد ملف التعاون الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل دعم العلاقات المصرية الأفريقية بشكل عامة مع دعم وتحركات كبيرة للعلاقات التجارية مع دول حوض النيل بشكل خاص منذ عام ٢٠١٤م، هذا التوجه تفرضه طبيعة التطورات العالمية والتطورات بين دول حوض النيل حيث تظهر أهميه العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول، لما تمثله تلك الدول من اهميه استراتيجيه لمصر بحكم المشاركة في مياه النيل من منابعه أو تدفقاته فيها لذا تسعى مصر جاهده الى تعزيز التبادل التجاري مع دول حوض النيل ، كما حرصت مصر على استعادة مكانتها في القارة عقب غياب شبه تام على مدار ثلاثة عقود، ومن أجل تعظيم حجم التعاون التجاري والاستثماري في الفترة المقبلة، بما يحقق المصالح المشتركة لكل الأطراف، وفي هذا الإطار نشر [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء](#) في النشرة السنوية عام ٢٠٢٢م أحدث الأرقام المتوافرة حول التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل.

أولاً: دول حوض النيل:

أن مصطلح دول حوض النيل يُطلق على الدول الواقعة في قارة أفريقيا والتي يجري مسار نهر النيل فيها، أو التي تمتلك منابع للنهر، أو التي يعبر أراضيها الأنهار التي تغذي نهر النيل، ويبلغ عدد دول حوض النيل ١١ دول وهي بالترتيب من المنبع إلى المصب كما يلي: (بوروندي ورواندا وتنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا والسودان وجنوب السودان ومصر)، وتضع الدولة المصرية ضمن أولوياتها تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأفريقية خاصة أن التعاون الإقليمي من خلال التكتلات التجارية، أصبح واحداً من أهم آليات تحقيق التنمية، لذا جاء انضمام مصر إلى اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي COMESA نابعاً من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحثمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول، وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر في COMESA يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة، حيث تهدف COMESA إلى دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه، وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية، وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء وتضم COMESA عدد ٩ دول من دول حوض النيل وهي مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، بوروندي، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، وأوغندا^(١) هذا بالإضافة إلى عدد من الدول العربية والأفريقية الأخرى.

ثانياً: تطور قيمة الصادرات والواردات بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢١:

تشكل مصر وباقية دول حوض النيل قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يمثل سكان تلك الدول ٤١% من إجمالي سكان قارة أفريقيا التي تعد ثاني أكبر القارات من حيث المساحة وعدد السكان، (كما تتنوع أذواق المستهلكين داخل دول حوض النيل، وشرائح الطلب، ومستويات الدخل، ومن ثم فهي تعد سوق واعدة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة، ووفقاً لما أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لحجم التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٤، قد اتسم تلك العام بانخفاض ملحوظ في حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، بينما بدأ حجم التبادل التجاري بين مصر وتلك الدول يتصاعد مع نهاية عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥^(٣)، والشكل التالي

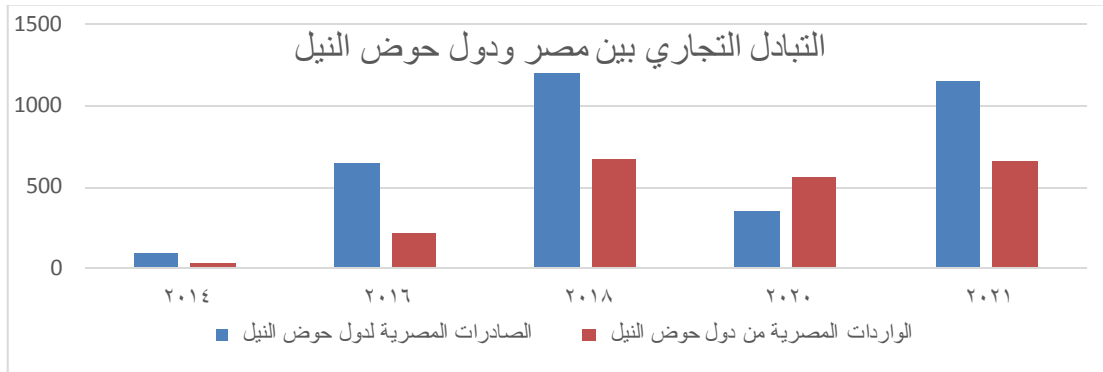


تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

يوضح حجم التجارة بين حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٢ وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (١)

تطور قيمة الصادرات والواردات بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٢١ - ٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث استناداً على بيانات مجمعة من النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٢١-٢٠١٤. [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء \(capmas.gov.eg\)](http://capmas.gov.eg)

بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول حوض النيل ٧.٦٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٦.٥٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ١٤.٨%، وبلغ إجمالي قيمة الواردات من دول حوض النيل ٢.٧٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٤.٠٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض قدرها ٣١.٨%، وجاءت السودان في المرتبة الأولى للصادرات بما قيمته ٣.٩٥ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٣.٠٠ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ٣١.٧% وكان أهم الأصناف التي تم تصديرها الى السودان لدائن، ومصنوعاتها، سكر ومصنوعات سكرية، حديد ومصنوعاته، وفي المرتبة الثانية كينيا بما قيمته ١.٨٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ١.٨٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ٢.٦% وكان أهم الأصناف التي تم تصديرها إلى كينيا صابون، محضرات غسيل وشموع صناعية، ورق ومصنوعات من عجائن الورق، مصنوعات متنوعة^(٤).



وجاءت كينيا في المرتبة الأولى للواردات بما قيمته ٢.١٠ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٢.٣٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبه انخفاض قدرها ١٠.٦٪ وكان أهم الأصناف التي تم استيرادها بن وشاي وبهارات وأقويه، تبغ وفي المرتبة الثانية أثيوبيا بما قيمته ٠.٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٠.٤١ مليار جنيه بنسبه انخفاض ٣٦.٣٪ وكان أهم الأصناف التي تم استيرادها حيوانات حيه حبوب وأثمار زيتيه ونباتات طبية وعلف.

جاءت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيك في المرتبة الأولى للصادرات عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ حيث بلغت قيمتها ٢.٣١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٢.١٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبه زيادة ٦.٠٪، وجاءت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ في المرتبة الأولى للواردات عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ حيث بلغت قيمتها ٢.٣٩ مليار جنيه عام ٢٠١٥ مقابل ٣.٠٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بنسبه انخفاض قدرها ٢١.٣٪، وبلغ إجمالي قيمة الصادرات لدول حوض النيل ١١.٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٨.٢١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٣٧.١٪، وبلغ إجمالي قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل ٣.٩٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٢.٧٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٤٣.٥٪.

جاءت السودان في المرتبة الأولى للصادرات بما قيمته ٥.٦٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٤.٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٣٣.٩٪ وكان أهم الأصناف التي تم تصديرها الى السودان لدائن ومصنوعاتها (مواد خام لصناعه البلاستيك(حديد ومصنوعاته، سكر ومصنوعات سكرية)، وفي المرتبة الثانية كينيا بما قيمته ٢.٧٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ١.٦٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٤٦.١٪ وكان أهم الأصناف التي تم تصديرها إلى كينيا صابون، محضرات غسيل وشموع صناعية ورق ومصنوعات من عجائن الورق، آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها.

جاءت كينيا في المرتبة الأولى للواردات بما قيمته ٢.٩٨ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٢.١٠ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٤١.٩٪ وكان أهم الأصناف التي تم استيرادها بن وشاي وبهارات وأقويه، تبغ وفي المرتبة الثانية أثيوبيا بما قيمته ٠.١٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٠.٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه انخفاض ٥٠.٠٪ وكان أهم الأصناف التي تم استيرادها حيوانات حيه، بن وشاي وبهارات وأقويه.

جاءت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيك في المرتبة الأولى للصادرات بما قيمته ٣.٠٠ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٢.٤١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها



٢٤.٣%^(٥)، جاءت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ في المرتبة الأولى للواردات بما قيمته ٢٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مقابل ٢.٣٩ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبه زيادة قدرها ٤٦.٨٪، ومع بداية عام ٢٠١٧ وانهاء عام ٢٠١٦، بدأ حجم الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل يرتفع بوتيرة، حيث ارتفع بنسبة ٧٢% على أساس سنوي، ومن ثم ارتفع حجم الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل سنويًا لتصل إلى ١٢٢١.٣ مليون دولار في ٢٠١٩ من ٦٤٦.٧ مليون دولار في ٢٠١٦، وهو ما يُعد ارتفاعًا بنسبة ٨٨.٩% في ثلاث سنوات، جدير بالذكر أن الارتفاع في الصادرات كان الأعلى بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧^(٦)، حيث ارتفع بنسبة ٧٢% على أساس سنوي.

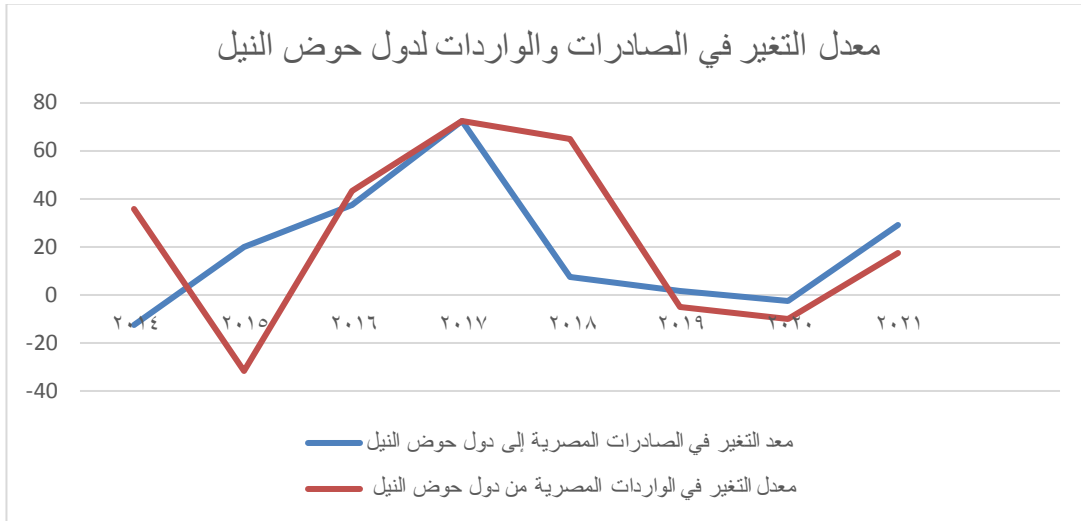
في حين ارتفع حجم الواردات أيضًا ولكن بوتيرة أسرع من الزيادة في الصادرات لتصل إلى ٦٣٧.٥ مليون دولار في ٢٠١٩ من ٢٢٠.٢ مليون دولار في ٢٠١٦، وهو ما يعد ارتفاعًا بنسبة ١٨٩.٥%. وكان الارتفاع الأكبر في الواردات بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، حيث ارتفعت بحوالي ٧٥.٧% على أساس سنوي، ولكن على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات والواردات المصرية إلى ومن دول حوض النيل، إلا أنها تشكل حجمًا متدنيًا من إجمالي الصادرات والواردات المصرية. فقد بلغ حجم الصادرات المصرية لدول حوض النيل ٤% من إجمالي الصادرات المصرية في ٢٠١٩ البالغة ٣٠٥٠٥ مليون دولار، بينما بلغ حجم الواردات المصرية من هذه الدول حوالي ٠.٨٤% من إجمالي الواردات المصرية في ٢٠١٩ البالغة ٧٦٣٩٠ مليون دولار، شهدت حركة الصادرات المصرية لدول حوض النيل نمو بنسبة تقارب ١٢%، لتسجل ١٥٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١، وتمثل الزيادة انتعاشًا قويًا بعد الانخفاض الطفيف المسجل في عام ٢٠٢٠ في أعقاب جائحة (كوفيد-١٩)، ويعيد البلدان إلى مسارها التصاعدي السابق في مجال التبادل التجاري، وذلك وفقًا لأحدث تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث كشف الجهاز عن ارتفاع حجم الصادرات المصرية من ١١٩٧ مليون دولار ٢٠٢٠ إلى ١٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢٩.٥%، بينما سجل إجمالي قيمة الواردات من دول حوض النيل 660 مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٥٦٠ مليون دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة قدرها ١٧.٨%. كذلك يتبين من الشكل رقم (١) أن الصادرات المصرية لدول حوض النيل كانت أعلى من الواردات المصرية من دول خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) لذلك كان الميزان التجاري موجباً خلال تلك الفترة معاداً عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا كما ذكرنا سابقاً والشكل التالي يوضح مدي التغير في معدل الصادرات المصرية لدول

تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

حوض النيل، ومدى لتغير في الواردات المصرية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١) وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (٢)

معدل التغير في الصادرات المصرية لدول حوض النيل خال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)
معدل التغير في الواردات المصرية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)



المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. معدل التغير في الصادرات- والواردات لدول حوض النيل.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=2152

يشير الشكل السابق (٢) إلى معدل التغير السنوي في للصادرات المصرية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١) أنه منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢١ حدثت زيادات متتالية في الصادرات المصرية لدول حوض النيل، حيث بدأ المؤشر يأخذ شكلاً تصاعدياً من بداية عام ٢٠١٤ ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التوجه المصري للقارة الأفريقية منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في عام ٢٠١٤، بينما يرجع حدوث انخفاض في الصادرات المصرية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ إلى جائحة "كوفيد-١٩"،^(٧) وتأثيراتها السلبية على كل اقتصادات العالم، ثم في عام ٢٠٢١ انتعش المؤشر نسبياً مرة أخرى.

ويوضح الشكل أيضاً معدل التغير السنوي في الواردات المصرية من دول حوض النيل خلال الفترة نفس الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ونلاحظ أن الواردات أنها قد اتخذت قيمة سالبة في ثلاث فترات وهي عام ٢٠١٥ (-٣١.٨) و عام ٢٠١٩ (-٤.٦) و عام ٢٠٢٠ (-١٠)، ويرجع الانخفاض الملحوظ عام ٢٠٢٠ على الجائحة أيضاً ثم عاود المشر في الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠٢١. وفيما يلي توضح ترتيب الدول ذات أعلى قيمة للصادرات المصرية على دول حوض



النيل. وترتيب الدول ذات أعلى قيمة للواردات المصرية من دول الحوض، وترتيب أعلى سلع للصادرات المصرية، وترتيب أعلى سلع للواردات المصرية من دول حوض النيل وذلك على النحو التالي:

١- ترتيب أعلى قيمة للصادرات المصرية لدول الحوض عام ٢٠٢١:

وفقاً لما نشره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن أعلى قيمة للصادرات المصرية تركزت في خمس دول افريقية بنسبة ٩٥.١ % من إجمالي في عام ٢٠٢١^(٨) كما يوضحها الجدول التالي

الجدول رقم (١)

ترتيب أعلى قيمة للصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٢١

الدولة	قيمة الصادرات بالمليون دولار أمريكي	نسبة من إجمالي التكتل
السودان	٨٢٧	%٥٣.٤
كينيا	٣٨٢	%٢٤.٦
اثيوبيا	١١١	%٧.٢
أوغندا	١٠٢	%٦.٦
تنزانيا	٥٢	%٣.٤

المصدر: اعداد الباحث استناداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢١ ، [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء \(capmas.gov.eg\)](http://capmas.gov.eg)

٢- ترتيب أهم السلع المصدرة من مصر إلى دول حوض النيل لعام ٢٠٢١:

جاءت الدائن ومصنوعاتها في الترتيب الأول من السلع المصرية المصدرة لدول حوض النيل حيث بلغت قيمة الصادرات منها (٢١٤ مليون دولار) و بنسبة ١٣.٨ % من إجمالي السلع، يليها السكر ومصنوعات سكرية بلغت قيمة الصادرات (١٦٥ مليون دولار) بنسبة ١٠.٦ % من إجمالي السلع ، ثم ملح ، أحجار وأسمنت بلغت قيمة الصادرات (٨٣ مليون دولار) بنسبة ٥.٤ % من إجمالي السلع^(٩)، والجدير بالذكر أن حجم الصادرات المصرية إلى

كينيا في يناير/ديسمبر ٢٠٢٠ ارتفعت أثناء الجائحة في حين انخفضت إلى إثيوبيا، كما انخفضت الواردات من كينيا وإثيوبيا خلال الجائحة ولكن من إثيوبيا بشكل أكبر.

٣- ترتيب أعلى قيمة للواردات المصرية من دول حوض النيل عام ٢٠٢١:

بلغت قيمة إجمالي الواردات من دول حوض النيل ٧٨٣ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٥٦٢ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٩.٤ % وتركزت أعلى القيم في خمس دول أفريقية بنسبة ٩٩.١ % من إجمالي هذا التكتل كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

ترتيب أعلى قيمة للواردات المصرية من دول حوض النيل عام ٢٠٢١

الدولة	قيمة الواردات بالمليون دولار أمريكي	نسبة الواردات من التكتل
السودان	٣٨٦ مليون دولار	٤٩.٣ %
كينيا	٢٥٥ مليون دولار	٣٢.٦ %
الكونغو	١١١ مليون دولار	١٤.٢ %
أوغندا	١٦ مليون دولار	٢.١ %
إثيوبيا	٨ ملايين دولار	١.١ %

٤- ترتيب أهم السلع المستوردة من دول حوض النيل عام ٢٠٢١:

جاءت سلع البن والشاي والبهارات في الترتيب الأول من الواردات المصرية من دول حوض النيل، حيث بلغت قيمة الواردات (٢٣٣ مليون دولار) بنسبة ٢٩.٨ % من إجمالي السلع، تليها حيوانات حية بلغت قيمة الواردات (٢١٣ مليون دولار) بنسبة ٢٧.٢ % من إجمالي السلع، والنحاس ومصنوعاته بلغت قيمة الواردات (١١١ مليون دولار) بنسبة ١٤.٢ % من إجمالي السلع.

المطلب الثاني

معوقات التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل وسبل علاجها

على الرغم من المحاولات لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر ودول حوض النيل، إلا أنه مازالت العلاقات التجارية والاستثمارية هامشية مقارنة مع العالم الخارجي، ويرجع السبب لذلك إلى وجود المعوقات التي تواجهها التجارة الخارجية بين مصر ودول الحوض، هذا بالإضافة إلى الخلافات بين مصر ودول الحوض فيما يخص قضية المياه، وفي هذا المطلب سوف نسلط الضوء على المعوقات التي تواجهها التجارة الخارجية بين دول



حوض النيل مع وضع بعض المقترحات كسبيل لعلاج تلك المعوقات ، ولكن بعد التعرف على نسب الانفتاح التجاري بين دول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ ، كما يوضحه الجدول التالي :

أولاً: مؤشر نسبة الانفتاح التجاري بين دول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ .
نسبة الانفتاح التجاري هي قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد، والمعدل العالمي للنسبة هو ٤.٥٦ في المائة. وكلما زادت النسبة على المعدل فهذا يعني أن البلد منفتح تجارياً ويعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي^(١١).

الجدول رقم (٣)

نسبة الانفتاح التجاري بين دول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١

الدولة / السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
السودان	٣٣.٦٢	٢٩.٠٧	٣٢.٠٦	٣٨.٠٣	٤١.٦٠	٥٧.٨٢	٦٣.٠٦	٦٤.٠٧
جنوب السودان	٤٩.٠٦	٤٢.٥٤	٣١.٨٨	٢٣.٣٠	٤٨.٥٤	٦٣.٦٨	٥٥.٨١	٥٦.٩١
مصر	٤٠.٠٤	٣٥.٠٣	٤١.٠٥	٤٨.٨٧	٥١.٢٢	٤٤.٠٠	٣١.٠٢	٣٢.٠٣
الكونغو الديمقراطية	٧٩.١٦	٦١.٣٤	٧٠.٧٨	٦٥.٠١	٧٢.٦٢	٦٤.٥١	٥٨.٥٦	٥٨.٨٨
بروندي	٤٢.٠٧	٣٢.٥٤	٣٤.٣٦	٣٤.١٧	٤٣.٣١	٤٥.٣٧	٤٢.٠٧	٤٢.٨٧
كينيا	٤٦.٥١	٤٠.٣١	٣٥.٧٦	٣٦.٨٨	٣٤.٤١	٣٢.٦٢	٣٢.٠١	٣٣.٠٢
روندا	٤٨.٢١	٥١.٤٧	٥٢.٥١	٥٣.٧٦	٥٦.٧٥	٥٧.٨٥	٥٣.٣٠	٥٣.٨٠
تنزانيا	٤٤.٣١	٤٣.٧٢	٣٨.٤١	٣٢.٦٦	٣٢.٧٢	٣٣.٦٢	٣٢.٠٧	٣٣.٠٧
أوغندا	٣٨.٨٧	٣٧.٢٣	٣٩.٩٨	٤٠.٠٩	٥٤.٨٧	٤٥.٤٣	٤٢.٤٥	٤٣.٤٥
إرتريا	٣٧.٧٦	٣٨.٣٥	٣٩.٦٠	٤٣.٤٥	٤٣.٨٥	٢٩.٨٢	٣٣.٧٨	٣٤.٨٧
أثيوبيا	٤٠.٥٤	٣٢.٠٣	٣١.٥٥	٣٢.٦٣	٣٣.٥٨	٢٨.٨٤	٢٣.١٠	٢٣.١٣

المصدر: اعادة الباحث استناداً إلى بيانات البنك الدولي، مؤشر نسبة الانفتاح التجاري لدول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. (١٢)

من الجدول رقم (٣) تبين أن السودان تحتل اعلي نسبة للانفتاح التجاري بين دول حوض النيل بدايتاً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢١ ، فجاءت بنسب أكبر من ٥٠% ، بينما ظهر اثيوبيا أقل نسبة للانفتاح التجاري بين دول الحوض خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢١ مسجلة نسبة قدرها ٢٣.١٣% في عام ٢٠٢١ .



وبالنسبة لتطور المؤشر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠١٤ نلاحظ أنه في كل دول حوض النيل الأحد عشر قد تذبذبت قيمة المؤشر ما بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يشير إلى وجود فجوة في العلاقات التجارية بين دول حوض النيل ويرجع ذلك إلى وجود معوقات للتبادل التجاري بين تلك الدول، والتي يجب علاجها حتى تستطيع دول حوض النيل الوصول إلى التنافسية العالمية.

ثانياً: تحديات التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل

- عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا^(١٣) بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا.

- وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل. كما تواجه شركات الاستيراد والتصدير صعوبات متعلقة بالبيئة المحيطة بظروف عملها مثل عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة لخدمة دول شرق أفريقيا الأعضاء في اتفاقية COMESA كمرحلة أولى ويعقبها خط ملاحى منتظم لدول غرب أفريقيا.^(١٤) كذلك عدم توافر خطوط الطيران سواء الحكومية أو الخاصة لنقل البضائع للدول الحبيسة التي ليس لها موانئ بحرية وذلك لضمان انتظام نقل السلع التي لها مواصفات خاصة مثل الفواكه واللحوم الطازجة وتوفرها بأسعار مناسبة.

- كذلك ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل الى شهر تقريباً وسيطرة الوكلاء التجاريين في بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا على معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل مصر خارج المنافسة.^(١٥)

- عدم وجود نظام تأميني حي فعال لخدمة المصدرين المصريين وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية،^(١٦) حيث تعتمد الصفقات في القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفي بعض الأحيان يتم السداد نقداً .

- ندرة المعلومات الأساسية عن السوق الأفريقي لدى شركات التجارة الخارجية المصرية،^(١٧) مع عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام المختلفة في السوق الأفريقي، وعدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية.

ثانياً سبل علاج تحديات التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل:

- استغلال الأرض الممنوحة للحكومة المصرية بدولة زامبيا لبناء معرض دائم ومخازن للمنتجات المصرية على أن يتم ذلك بالاشتراك مع الكيانات الاقتصادية المصرية ورجال الأعمال استغلال

ما يتمتع به سوق زامبيا من أهمية نسبية للصادرات المصرية نتيجة لتطبيق اتفاقية COMESA بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والأسواق المقامة في القارة الأفريقية مع المستثمرين المصريين وأصحاب الشركات المنتجة لتعريف المستهلك الأفريقي بالتطور في البضائع المصرية، وإمكانية إقامة معارض دائمة طوال العام. ويمكن لشركات الاستيراد والتصدير أن تضع خطة إقامة معارض دائمة على أماكنها في ساحل العاج والنيجر وأفريقيا الوسطى وكينيا ودولة الكونغو وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية

- إبرام الصفقات التجارية، وتوفير مساحات تخزينية بإحدى دول الحوض مثال اثيوبيا باعتبارها دولة منبع نهر النيل وذلك للبضاعة المصرية، تمثل بعد ذلك نقطة ارتكاز لتصدير لتلك البضاعة على باقية دول حوض النيل، وخاصة لدول الجوار (كينيا، السودان وتنزانيا، روندا، بروندي، أوغندا) ^(١٨).

- تضمن سبل العلاج تمويل وضمان الصادرات إلى دول حوض النيل، الاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوفير الائتمان للصادرات، تفعيل دور غرفة المقاصة COMESA في سداد المدفوعات التجارية بالعملات الدولية، وتبادل العلاقات المصرفية وإنشاء فروع للبنوك المصرية على غرار بنك القاهرة بكامبيلا، والتأكد من استفادة المصدرين المصريين من المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات.

- زيادة البرامج التدريبية بين مصر ودول حوض النيل في المجال التجاري والصناعي، وكذلك توفير الدورات التدريبية، والخبراء، والاستشاريين، في مختلف المجالات لدول حوض النيل.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

شهدت مصر تطورا وصف بالإيجابي نحو تدعيم الشراكات والعلاقات مع دول حوض النيل منذ ٢٠١٤ وذلك بعد تولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لرئاسة الجمهورية وحتى وقتنا هذا وبصورة لافتة، حيث كثفت مصر من جهودها لتعزيز تواجدها الإفريقي عموما، وفي دول حوض النيل بصفة خاصة، وذلك بهدف استعادة بعضاً من النفوذ والقيادة التي تمتعت بها في الماضي، وتزامنت تلك الصحة في توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو دول حوض النيل منذ ٢٠١٥ مع التطورات المستمرة في قضية مياه النيل، والتي شكلت تهديداً مباشراً لمصالح مصر الحيوية في إفريقيا، وارتفعت بالفعل صادرات وواردات مصر مع محيطها الأفريقي بشكل كبير، ولكن التبادل التجاري لا يزال يمثل جزءاً صغيراً من الإجمالي ولا يزال النمو متفاوتاً مما يعني أن هناك الكثير مما يلزم فعله لتعزيز التعاون الاقتصادي الأفريقي، وفي مؤشر آخر على



تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

تنامي التكامل الإقليمي، ارتفع التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل بنسبة ٣٢.٦٪ في عام ٢٠٢١، وعكس نمو العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل سعي القاهرة لجعل التعاون مع المنطقة أحد الركائز الأساسية لسياستها الخارجية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود الملحوظة والمبذولة لتوسيع العلاقات التجارية و الاقتصادية لمصر في إفريقيا، وتركيز الحكومة المصرية على تعزيز التبادل التجاري في حوض النيل كجزءاً من استراتيجيتها لإقامة علاقات أكثر ودية مع دول المنبع، من أجل زيادة وتعزيز التبادل التجاري، توصلت الدراسة من خلال تحليل لنسب الصادرات والواردات بين مصر ودول حوض النيل، أنه لازالت هناك فجوة في حجم العلاقات التجارية، كما هناك فرص مهددة في مجال التجارة بين بلدان حوض النيل في العديد من المنتجات، خاصة الزراعية والغذائية، وعلى الرغم مما أشارت إليه الدراسة من تسجيل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض في زيادة متصاعدة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه وفقاً لمؤشر قياس كثافة التجارة المصرية الأفريقية، فإن هذه العلاقات التجارية تتسم بالضعف، مقارنةً بنظيرتها مع العالم الخارجي. كما توصلت الدراسة إلى أن سبب هذه الفجوة في العلاقات التجارية يرجع إلى وجود معوقات للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل من بينها (عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ودول القارة، ومحدودية مكاتب التمثيل التجاري). ولذلك نوصي بتوجيه المزيد من الجهود لتطوير البنية التحتية في مجالات مثل النقل والطاقة والاتصالات وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتكامل بين اللوائح والمعايير التجارية، فثمة فجوة بين التجارة الفعلية بين مصر ودول حوض النيل والآمال المعلقة عليها، ولتقليص هذه الفجوة يتطلب المزيد من الجهود، فإن حسابات مصر تشمل أيضاً الفرص الاقتصادية التي يوفرها التكامل الإقليمي الأكبر، المبني من بين أمور أخرى على موقعها الاستراتيجي والبنية التحتية واتفاقيات التجارة الدولية المعمول بها. ولمواجهة معوقات التبادل التجاري بين مصر وباقية دول الحوض توصي الدراسة بتحفيز الاستثمار في البنى التحتية الأفريقية بما يساهم في الحد من القيود المفروضة على التجارة المصرية الأفريقية بشكل عام ولدول الحوض بشكل خاص وخاصة الدول المنضمة لمجموعة COMESA، مع تطوير شبكات الإنتاج للإرتقاء بالقدرة التنافسية ومعايير الجودة، والتركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر جذباً في تلك الدول، وذلك عبر آلية تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والشركات المصرية مع باقية دول الحوض.





تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤

الهوامش:

- (١) الشروق، "السياسي العلاقات مع دول حوض النيل: مسار التعاون والتنمية دائماً ما يمهّد الطريق للنجاح" ٢٠ - مارس ٢٠٢٢- <https://www.shorouknews.com/>
- (٢) UNOSSC , United Nations Office for South-South Cooperation , 'Fact Sheet for Governments', <https://unsouthsouth.org.2021>.
- (٣) كنزي سيريج ،"التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل" الدراسات الاقتصادية ،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ١٨-مارس ٢٠٢١، ص١.
- (٤) "الهيئة العامة للاستعلامات" ، sis.gov.eg (٢٠١٤) ، ص١.
- (٥) الهيئة العامة للاستعلامات ،بوابتك إلى مصر ،"مصر وتجمع الكوميسا "، ٢٠، نوفمبر، ٢٠٢١، [/https://www.sis.gov.eg](https://www.sis.gov.eg).
- (٦) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، بيانات الفترة الزمنية ٢٠١٤-٢٠٢١ (capmas.gov.eg).
- (٧) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية- "التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل" - ١٨- ٣- ٢٠٢١- ecss.com.eg
- (٨) بوابة الأهرام ،ارتفاعاً في حجم الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، % 29.5 ارتفاعاً في حجم الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٢١ ، بوابة الأهرام(ahram.org.eg) .
- (٩) "المرجع السابق"
- (١٠) الإسكوا - "نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية"، عدد ٢٧
- (١١) سنية الفقي "العلاقات الاقتصادية بن مصر ودول حوض النيل آفاق التعاون ومجالات الخلاف"، الاقتصاد المصري، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية ،٢٠١٥، ص٦٢.
- (١٢) قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشر نسبة التنافسية بين دول حوض النيل..World Bank Database.
- (١٣) مروة عادل حسنين "قياس محددات التدفقات التجارية وتحليل الفرص التصديرية بين مصر ودول حوض النيل"، القاهرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر - أكتوبر ٢٠، ص ٢٢.
- (١٤) إسماعيل، محمد، محمود، جمال قاسم. (٢٠١٨) " قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ص ١٩٩.
- (١٥) De Blasi1, Giuseppe, Seccia, Antonio, Carlucci, Domenico, Santeramo, Fabio. (2007). Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach. Paper, Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products.
- (١٦) Gnidchenko, A. A. &Salnikov, V. A. (2015). Net Comparative Advantage Index: Overcoming the Drawbacks of the Existing Indices. Basic Research Program



Working Papers No. 119. Moscow: The National Research University Higher School of Economics.

(¹⁷) International Trade Center (ITC). (2022). Export Potential Map. Export Potential by Markets. Retrieved from

الهوامش:

(1) Al-Shorouk, "Sisi Relations with the Nile Countries: The Path of Cooperation and Development Always Paves the Way for Success" 20 -Mar-2022 <https://www.shorouknews.com/> .

(²) UNOSSC , United Nations Office for South-South Cooperation , 'Fact Sheet for Governments', <https://unsouthsouth.org.2021>.

(3) Kenzi Serige, "Foreign Trade between Egypt and the Nile Basin Countries", Economic Studies, Egyptian Center for Strategic Thought and Studies, Cairo, 18-March-2021, p. 1.

(4) State Information Service, sis.gov.eg, 2014, p. 1.

(5) State Information Service, Your Gateway to Egypt, "Egypt and COMESA", November 20, 2021 <https://www.sis.gov.eg>.

(6) Central Agency for Mobilization and Statistics, Arab Republic of Egypt, data for the time period 2014-2021 (capmas.gov.eg).

(7) Al-Ahram Gate, "An increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021"-2022, 29.5% increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021, Al-Ahram Gate (ahram.org.eg)

(8) Al-Ahram Gate, "An increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021"-2022, 29.5% increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021, Al-Ahram Gate (ahram.org.eg)

(9) Idem.

(10) ESCWA - "External Trade Bulletin for the Arab Region", No. 27.

(11) Sonia El-Feki, "Economic Relations between Egypt and the Nile Basin Countries: Prospects of Cooperation and Areas of Disagreement", Egyptian Economy, Strategic Economic Studies, 2015, p. 62.

(12) World Bank Database

(13) Marwa Adel Hassanein, "Measuring Determinants of Trade Flows and Analyzing Export Opportunities between Egypt and the Nile Basin Countries", Cairo, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue Sixteen - October 20, p. 22.

(14) Ismail, Mohammed, Mahmoud, Jamal Qasim. (2018) "Measuring Determinants of Foreign Trade of Arab Countries Using Gravity Models", Abu Dhabi, Arab Monetary Fund, p. 199.

(15) De Blasil, Giuseppe, Seccia, Antonio, Carlucci, Domenico, Santeramo, Fabio. (2007). Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach. Paper, Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products.

(16) Gnidchenko, A. A. &Salnikov, V. A. (2015). Net Comparative Advantage Index: Overcoming the Drawbacks of the Existing Indices. Basic Research Program Working Papers No. 119. Moscow: The National Research University Higher School of Economics.

(17) International Trade Center (ITC). (2022). Export Potential Map. Export Potential by Markets. Retrieved from





المصادر باللغة العربية:

- ١- إسماعيل، محمد، محمود، جمال قاسم. (٢٠١٨) " قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ص ١٩٩.
- ٢- لإسكوا - "تشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية"، عدد ٢٧
- ٣- شروق، "السياسي العلاقات مع دول حوض النيل: مسار التعاون والتنمية دائماً ما يمهّد الطريق للنجاح" ٢٠ - مارس ٢٠٢٢- <https://www.shorouknews.com/>
- ٤- الهيئة العامة للاستعلامات، "ا (sis.gov.eg) ٢٠١٤، ص ١.
- ٥- الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر "مصر وتجمع الكوميسا"، ٢٠ نوفمبر، ٢٠٢١، <https://www.sis.gov.eg/>.
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، بيانات الفترة الزمنية ٢٠١٤-٢٠٢١ (capmas.gov.eg)
- ٧- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية- "التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل" ١٨- ٣- ٢٠٢١ (ecss.com.eg)
- ٨- بوابة الأهرام "ارتفاعاً في حجم الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، 29.5% ارتفاعاً في حجم الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٢١، بوابة الأهرام (ahram.org.eg).
- ٩- سنية الفقي "العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل آفاق التعاون ومجالات الخلاف"، الاقتصاد
- ١٠- كنزي سيريج "التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل" الدراسات الاقتصادية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٨- مارس ٢٠٢١، ص ١.
- ١١- مروة عادل حسنين "قياس محددات التدفقات التجارية وتحليل الفرص التصديرية بين مصر ودول حوض النيل"، القاهرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر - أكتوبر ٢٠٠٠،
- ١٢- قاعدة بيانات البنك الدولي.

1. De Blasil, Giuseppe, Seccia, Antonio, Carlucci, Domenico, Santeramo, Fabio. (2007). Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach. Paper, Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products.
2. Gnidchenko, A. A. & Salnikov, V. A. (2015). Net Comparative Advantage Index: Overcoming the Drawbacks of the Existing Indices. Basic Research Program Working Papers No. 119. Moscow: The National Research University Higher School of Economics
3. International Trade Center (ITC). (2022). Export Potential Map. Export Potential by Markets. Retrieved from.
4. UNOSSC, United Nations Office for South-South Cooperation, 'Fact Sheet for Governments', <https://unsouthsouth.org.2021>.

Sources

- 1- Ismail, Mohammed, Mahmoud, Jamal Qasim. (2018) "Measuring the Determinants of Foreign Trade of Arab Countries Using Gravity Models", Abu Dhabi, Arab Monetary Fund, p. 199.



- 2- ESCWA - "External Trade Bulletin of the Arab Region", No. 27
- 3- Al-Shorouk, "Sisi Relations with the Nile Countries: The Path of Cooperation and Development Always Paves the Way for Success"20 -Mar-2022 <https://www.shorouknews.com/>.
- 4- State Information Service", A (sis.gov.eg) 2014, p. 1.
- 5-State Information Service, Your Gateway to Egypt "Egypt and COMESA", November 20, 2021, <https://www.sis.gov.eg/>.
- 6-Central Agency for Mobilization and Statistics, Arab Republic of Egypt, data for the period 2014-2021 (capmas.gov.eg)
- 7-The Egyptian Center for Strategic Studies and Thought - "Foreign Trade between Egypt and the Nile Basin Countries" -18-3-2021 -A (ecss.com.eg)
- 8-Al-Ahram Gate: "An increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021"-2022, 29.5% increase in the volume of Egyptian exports to the Nile Basin countries in 2021, Ahram Gate. (ahram.org.eg).
- 9- Suniya El-Feki "Economic Relations between Egypt and the Nile Basin Countries: Prospects for Cooperation and Areas of Disagreement", Economy
- 10-Kenzi Serige, "Foreign Trade between Egypt and the Nile Basin Countries", Economic Studies, Egyptian Center for Strategic Thought and Studies, Cairo, 18-March-2021, p. 1.
- 11- Marwa Adel Hassanein, "Measuring the Determinants of Trade Flows and Analyzing Export Opportunities between Egypt and the Nile Basin Countries", Cairo, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue Sixteen - October 20,
- 12-De Blasil, Giuseppe, Seccia, Antonio, Carlucci, Domenico, Santeramo, Fabio. (2007). Analysis of Italian High Quality Wine Exports: using the Gravity Model Approach. Paper, Presented to the 105th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar: International Marketing and International Trade of Quality Food Products.
- 13-Gnidchenko, A. A. &Salnikov, V. A. (2015). Net Comparative Advantage Index: Overcoming the Drawbacks of the Existing Indices. Basic Research Program Working Papers No. 119. Moscow: The National Research University Higher School of Economics
- 14-International Trade Center (ITC). (2022). Export Potential Map. Export Potential by Markets. Retrieved from.
- 15-[UNOSSC](https://unsouthsouth.org), [United Nations Office for South-South](https://unsouthsouth.org) Cooperation, 'Fact Sheet for Governments', <https://unsouthsouth.org.2021>.
- 16-World Bank Database





تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣ / العدد ٣



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2023 Volume:13 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)